العرب
الخميس 2021/09/02
السنة 44 العدد 12167

العلاقات الجزائرية – الفرنسية تدخل أتون أزمة صامتة

تراكم مؤشرات التوتر يلقي بثقله على علاقات مهددة للنفوذ الفرنسي

دخلت العلاقات الجزائرية - الفرنسية مرحلة فتور لافت في ظل المستجدات المتتابعة مما يرشحها إلى المزيد من التأزيم، فبعد الحديث عن رفض باريس تسليم المطلوب الأول للسلطات الجزائرية، زعيم ومؤسس التيار البربري الانفصالي، جاء قرار عدم تجديد الجزائر لعقد تسيير قطاع المياه لمجمع فرنسي ليلقي بثقله على أزمة صامتة كرستها الزيارة المؤجلة لرئيس وزراء فرنسا إلى أجل غير مسمى.

صابر بليدي

الجزائر – تداولت تقارير محلية رفضا فرنسيا للطلب الجزائري المتعلق بتسليمها زعيم ومؤسس حركة استقلال القبائل (ماك) فرحات مهني المتواجد على أراضيها منذ مغادرته الجزائر مطلع الألفية الجارية، وهو ما اعتبر مؤشرا قويا على عدم استعداد باريس للتعاون مع الجزائر في هذا المجال رغم العلاقات الاستراتجية التي تربط البلدين.

وأصدرت الجزائر مذكرة توقيف دولية في حق مؤسس وزعيم حركة "ماك" الانفصالية فرحات مهني على خلفية قيادته لتنظيم يهدد وحدة واستقرار البلاد، ويهدد السلامة الوطنية، بعد معلومات توصلت إليها من خلال عملية التحقيق الجارية مع عناصر من التنظيم تم توقيفهم خلال الأسابيع الأخيرة، بعد موجة الحرائق التي طالت ولاية تيزي وزو، والجريمة التي راح ضحيتها الناشط والمتطوع جمال بن إسماعيل.

> تقارير إعلامية نقلت رفض فرنسا تسليم الانفصالي فرحات مهني للجزائر ما اعتبر تمهيدا لعدم تعاون الفرنسيين مع الجزائر

ونقلت تلك التقارير عن موقع "لوفيغارو نيوز" رفض السلطات الفرنسية تسليم الانفصالي فرحات مهني لنظيرتها الجزائرية استنادا إلى ما أسماه بـ"مصدر مسؤول"، وهو ما لم يتم نفيه أو تأكيده بشكل رسمي من طرف السلطات الفرنسية، إلا أنه اعتبر تمهيدا لعدم تعاون الفرنسيين مع نظرائهم الجزائريين، مما يفاقم حالة الفتور التي تخيم على العلاقات بين الجانبين، لاسيما وأن المصدر أكد على أن "فرنسا ترفض الطلب الجزائري شكلا ومضمونا".

وفيما أبدى فرحات مهني في تدوينة له على حسابه الرسمي بفيسبوك أنه "مستعد لتسليم نفسه للسلطات الجزائرية، إذا أثبتت دليلا واحدا على تورطه في الحرائق أو الجريمة التي وقعت في ولاية تيزي وزو "، فإن النائب العام لمحكمة عبان رمضان بالعاصمة سيد أحمد مراد أعلن مؤخرا عن إصدار مذكرة توقيف دولية في حق زعيم "ماك" بعد ثبوت تورطه في الأحداث المذكورة.

وصنفت السلطات الجزائرية الحركة المذكورة كتنظيم إرهابي رفقة حركة رشاد الإسلامية خلال الأسابيع الأخيرة، وفتحت حملة توقيفات واسعة في صفوف أنصارهما ومناضليهما في إطار ما أسماه المجلس الأعلى للأمن (هيئة استشارية) بـ"استئصال جذور التنظيمين الإرهابيين"، غير أن تواجد النواة الأساسية لهما في عواصم أوروبية جعل خيار السلطة يصطدم بحكومات تلك الدول وعلى رأسها فرنسا، عكس سلطات إسبانيا التي دخلت في خط تعاون مع نظيرتها الجزائرية وقامت بتسليمها الدركي الفار محمد عبدالله.

وامتعنت السلطة الجزائرية عن تجديد عقد مجمع "سويز" الفرنسي لتسيير قطاع المياه والتطهير، وكلفت فريقا من شركة "سيال" للاضطلاع بالمهمة بقيادة كل من إلياس ميهوبي وأمين حمادن، لتنتهي بذلك هيمنة الفرنسيين على واحد من أهم القطاعات الحساسة في البلاد، خاصة في ظل أزمة الماء الصالح للشرب التي تعاني منها خلال هذه الصائفة، وظهور اتهامات للمجمع بتوظيف الخدمة لتأليب الشارع على السلطة العمومية.

وجاءت الخطوة بالموازاة مع دخول العلاقات الجزائرية – الفرنسية نفقا مسدودا خلال الأشهر الأخيرة بسبب خلافات ظهرت بين الطرفين حول عدد من الملفات، مما أدى بالطرف الجزائري إلى إرجاء زيارة وفد إليها رفقة رئيس الوزراء الفرنسي على خلفية عدم ارتقائه إلى المستوى البروتوكولي الجاري في مثل هذه الحالات.

وكان رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستاكس يعتزم القيام بزيارة رسمية إلى الجزائر خلال شهر أبريل الماضي، غير أن الزيارة تأجلت إلى أجل غير مسمى بسبب ما سمي بـ"انزعاج الجزائر من مستوى التمثيل والحضور الرسمي في الوفد، الذي كان يود لقاء مسؤولين كبار في الدولة".

ودخلت العلاقات بين الطرفين في حالة فتور يسير إلى المزيد من البرودة في ظل التطورات المستجدة على مستوى عدم تعاون باريس في قضية المطلوب الأول للقضاء الجزائري، وعدم تجديد الجزائر لعقد التسيير لمجمع "سويز"، رغم مرور خمسة عشر عاما على إدراته لقطاع تسيير وتطهير المياه في الجزائر.

بوادر جديدة لتصدّع في العلاقات

وتتواجد نحو أربعمئة شركة فرنسية على التراب الجزائري في إطار عقود استغلال وتسيير واستثمار، ولا يستبعد أن تتأثر بتدهور العلاقات السياسية بين البلدين في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل التقارب الجزائري مع تركيا والصين وبشكل أقل مع روسيا، وهي العواصم التي تريد زحزحة الهيمنة الفرنسية على ما تراه إحدى أكبر الأسواق الاقتصادية والتجارية في القارة السمراء.

ولم تشفع الانطباعات الإيجابية التي يبديها من حين لآخر الرئيسان عبدالمجيد تبون وإيمانويل ماكرون عن بعضهما البعض، لعلاقات البلدين من دخول نفق مسدود، لاسيما وأنه وجد في خطاب شعبي معاد للفرنسيين في الجزائر غذاء له، كما تدعم بتوجهات في هرم السلطة تسير نحو التقارب مع تركيا والصين وروسيا، وهو ما تجلى في قوافل صحية متتابعة من بكين وموسكو لتوفير حاجة الجزائر من اللقاح والمستلزمات الطبية، عكس باريس التي لم تبد أي تعاون في هذا المجال.

ويبدو أن التغريدة التي نشرها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حول إرسال بلاده لـ"طائرتي إطفاء نيران إلى القبائل" بدل الجزائر رسالة حملت إشارات مقلقة للسلطات الجزائرية، خاصة وأنها تزامنت مع ذروة خطاب إثني وعرقي هدد بفتنة أهلية، كما تماهت مع المشروع الانفصالي الذي تتبناه حركة "ماك".

اضطرابات أمنية في ليبيا قبل أشهر من موعد الانتخابات

طرابلس – ارتفعت وتيرة الاضطرابات الأمنية المهددة للاستقرار في ليبيا قبل أشهر من موعد الانتخابات المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، حيث تم تبادل لإطلاق النار في بناية حكومية وسط العاصمة طرابلس.

وذكر مدير لمؤسسة حكومية ليبية أن اشتباكات اندلعت في بناية حكومية في وسط طرابلس الثلاثاء إثر خلاف على القيادة، ما يسلط الضوء على انعدام الأمن في البلاد قبل أشهر من موعد مرتقب لإجراء انتخابات.

وذكر شاهد من "رويترز" أن شاحنات صغيرة تقل مسلحين اندفعت نحو الشارع الذي تقع فيه هيئة الرقابة الإدارية وسط أصوات أعيرة نارية وتصاعد دخان أسود.

وقال رئيس الهيئة سليمان الشنطي إن المقاتلين تابعون لنائبه. وعيّن كيانان سياسيان مختلفان الرئيس ونائبه ونشبت خلافات مؤخرا على منصب كل منهما.

وعلى الرغم من أن العمليات القتالية العدائية المباشرة في الحرب الأهلية توقفت منذ الصيف الماضي، فقد واصلت جماعات مسلحة العمل في أنحاء ليبيا في تنافس على المناطق والنفوذ والسيطرة على مؤسسات الدولة التي لا تزال منقسمة رغم مساعي السلام.

> رغم التقدم الذي أحرز على الصعيد السياسي لا يزال الوضع الأمني بالغ الهشاشة في البلاد التي تشهد نزاعا بين فصائل مسلّحة

وتجهد ليبيا لتجاوز عقد من العنف الدامي منذ سقوط نظام القذافي العام 2011، وما تلاه من فوضى ونزاعات على السلطة، ولم تنعم البلاد بالأمن منذ انتفاضة دعمها حلف شمال الأطلسي آنذاك، ثم انقسمت البلاد بعد 2014 إلى شقين بين إدارتين متناحرتين في الشرق والغرب.

وبعد توقف المعارك في صيف 2020، شكلت حكومة انتقالية بداية 2021 برعاية الأمم المتحدة مهمتها التحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية من المقرر أن تجري في ديسمبر المقبل.

ولكن رغم التقدم الذي أحرز على الصعيد السياسي، لا يزال الوضع الأمني بالغ الهشاشة في البلاد الغنية بالنفط والتي تشهد نزاعا بين فصائل مسلّحة وانتشار مرتزقة أجانب.

وتسارعت وتيرة خطوات عملية السلام بعد أن تراجعت قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) بقيادة المشير خليفة حفتر عن هجوم من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس، وأسفرت جهود السلام تلك عن تشكيل حكومة للوحدة الوطنية في مارس .

لكن وعلى الرغم من أن الطرفين دعما علنيا تلك الحكومة الجديدة واتفقا على وقف لإطلاق النار، إلا أن خطوات أساسية مثل توحيد مؤسسات البلاد والاستعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لم تشهد تقدما يذكر وسط تبادل للاتهامات بعرقلة العملية.

ومن المقرر أن تجرى الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، في إطار عملية السلام التي تدعمها الأمم المتحدة.

وشكت حكومة الوحدة الوطنية من عرقلة من البرلمان المنتخب في 2014 للعملية.

ولهيئة الرقابة الإدارية صلاحيات تسمح لها بالاعتراض على التعيينات في المناصب العامة مما يجعلها مركزا مهما للضغط في الخلافات المتعلقة بالسيطرة على مؤسسات أخرى في الدولة.

كما يجري الاستعداد للانتخابات، في ظل حديث عن جهود لإخراج المرتزقة من البلاد، لكنّ محللين يستبعدون تطبيق هذه الخطوة قريباً.

وحسب الأمم المتحدة، هناك أكثر من عشرين ألفا من المرتزقة والجنود الأجانب، يتوزعون على مجموعات عدة ومن جنسيات مختلفة بينهم روس وتشاديون وسودانيون وسوريون في الشرق، في مقابل مئات عدة من الجنود الأتراك الذين يتواجدون في غرب ليبيا بموجب اتفاق ثنائي أبرم مع الحكومة السابقة في طرابلس.

المساعدات الاجتماعية للمتضررين من الجائحة الصحية تثير الجدل في تونس

خالد هدوي

تونس – انطلقت السلطات التونسية الأربعاء في صرف المساعدات المالية الظرفية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا، ولئن ثمن مراقبون الخطوة لتخفيف الأعباء على المواطنين، فإن العملية رافقها جدل واسع بشأن الفئات المنتفعة بها وصعوبة الولوج إلى المنصات الرقمية لدى الكثير.

وأكد وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي أن "المساعدات الاجتماعية التي تم الانطلاق في توزيعها الأربعاء والمقدرة بثلاث مئة دينار (107 دولارات)، تخص المواطنين الذين يتحصلون على منحة قارة من الدولة.

وقال الطرابلسي في تصريح لإذاعة محلية إن "هذه المساعدات تشمل أيضا فئة من المواطنين غير المسجلين والتي تضررت من جائحة كورونا".

كما أوضح أن الفئة الثالثة المعنية بالحصول على المساعدات الاجتماعية المقدرة بثلاث مئة دينار، تشمل المتقاعدين الذين يتحصلون على رواتب أقل من ثلاث مئة دينار وأيضا الأشخاص المضمونين اجتماعيا وغير المضمونين المتضررين.

وبخصوص تشكيات بعض المواطنين من منصة "أمان" بشأن التسجيل للحصول على المساعدات، أفاد الطرابلسي بأن ستّة ملايين شخص دخلوا هذه المنصة، وهو ما تسبب في بطئها داعيا إياهم إلى محاولة الولوج إليها خارج أوقات الذروة.

وكانت الحكومة وقعت على اتفاق القرض مع البنك الدولي منذ أبريل الماضي، وسيخصص لمساعدة نحو مليون عائلة فقيرة تضررت من تداعيات وباء كورونا.

ويشمل اتفاق القرض تخصيص مئة وعشرين مليون دولار لتمويل برنامج "الأمان الاجتماعي" من أجل صرف منح مقررة شهريا تقدر بمئة وثمانين دينار (حوالي 65 دولارا) لنحو 266 ألف عائلة فقيرة، فيما ستوجه ثمانون مليون دولار الباقية من قيمة القرض لصرف منح للأطفال دون ست سنوات لأبناء هذه العائلات.

وثمنت أطراف سياسية أهمية هذه المبادرة ودورها في تخفيف الأعباء على المواطنين ومساعدتهم في مواجهة نفقات الحياة اليومية، في ظل تردي الوضع الصحي وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسب البطالة والفقر.

وأكد النائب المستقل بالبرلمان حاتم المليكي أن "هذه الهبة المقدرة بثلاث مئة دولار، قدمها البنك الدولي لتونس منذ بداية السنة، وتمت المصادقة عليها في البرلمان لوضع حد للآثار السلبية لجائحة كورونا".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "كان هناك اتفاق منذ البداية على إشراف رئاسة الجمهورية عليها".

وبخصوص الجدل حول طرق توزيع المساعدات والفئات المنتفعة بها، قال المليكي "كانت لدينا تجربة في عهد حكومة إلياس الفخفاخ، وشاهدنا تلك التجمعات الكبيرة أمام مراكز البريد، حتى أن هناك أربعة آلاف شخص انتفعوا بالمساعدات وهم لا يستحقون ذلك"، مضيفا "يفترض أن تكون هناك مراجعة وتقييم لنقاط الضعف، والدولة ما زالت لم تتعلم من أخطائها، لأن سكان الأرياف وكبار السن خصوصا غير قادرين على الولوج إلى المنصات الرقمية".

وتابع المليكي "كان ينبغي أن يتم التنسيق بين الولايات (المحافظات) وفروع وزارة الشؤون الاجتماعية والمحافظين والمعتمدين الجهويين، وعلى الوزارة أن تتفادى هذه الإخلالات في أقرب وقت ممكن".

واعتبر حقوقيون أن البادرة من منطلق مساعدة الفئات الهشة، طيبة، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المواطنين ووضعياتهم الاجتماعية ومحدودية تعاملهم مع وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية.

وأفادت نجاة الزموري، عضو الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بأن الحركة "بادرة طيبة ومساعدة مالية مباشرة للناس المتضررة، مهما تكن الجهة المشرفة عليها".

وقالت في تصريح لـ"العرب"، "هناك أشخاص تتوفر فيهم الشروط ولم يتم قبولهم"، مفيدة بأنها "تلقت شكاوى من عدد من المواطنين في المسألة".

وتابعت "تم إقصاء الفئات التي في أقصى الأرياف والأماكن الوعرة، والمدن الداخلية، وهي التي تستحق أكثر من البقية، وهي لا تمتلك الحد الأدنى من الدراية المعلوماتية".

حاتم المليكي

وزارة الشؤون الاجتماعية مطالبة بتفادي إخلالات توزيع المساعدات

نجاة الزموري

هناك أشخاص تتوفر فيهم شروط الانتفاع ولم يتم قبولهم

واقترحت الزموري أن "يتم الانتفاع بهذه المساعدة نقدا أو إدراجها ضمن الرواتب، فضلا عن تبسيط الإجراءات لتكون قد حققت أهدافها".

وسبق أن اعتبر نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج، أن نجاح تونس في تنفيذ مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كورونا يشجع البنك الدولي على دعمها أكثر في المجال. وعبر بلحاج خلال لقاء بالوفد المصاحب له مع وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي، عن ارتياحه للعمل الذي أنجز من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع شركائها في إطار الاستعداد لتنفيذ مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد – 19، الذي ستقوم بموجبه الوزارة بصرف مساعدات ظرفية على العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

وأكد حرص البنك على تعزيز التعاون ودعم برامج تونس في مجال الحماية الاجتماعية ومقاومة الفقر والضمان الاجتماعي.

وتسببت الأزمة الاقتصادية في البلاد وتداعيات الأزمة الصحية وتدابير الغلق في انهيار غير مسبوق للنمو الاقتصادي، والذي بلغ نسبة انكماش فاقت ثمانية في المئة في 2020 مع خسارة الآلاف من فرص العمل في السياحة والخدمات والنقل، بجانب تضرر القطاعات غير المنظمة.

وارتفعت نسبة البطالة في تونس لتبلغ 17.8 في المئة خلال الثلاثي الأول من سنة 2021، مقابل 17.4 في المئة في الثلاثي الرابع من سنة 2020، وفق إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

الجائحة عمّقت أزمات التونسيين